

Distr.: General
3 May 2022
Arabic
Original: English



تقييم التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - فرض مجلس الأمن بموجب قراره 2428 (2018) حظرا على توريد الأسلحة يسري على إقليم جنوب السودان بكامله. وجدد في قراره 2577 (2021) تدابير حظر توريد الأسلحة حتى 31 أيار/مايو 2022، ولكنه أعرب عن استعداده لاستعراضها من خلال جملة أمور منها تعديل تلك التدابير أو وقفها أو رفعها تدريجيا في ضوء التقدم المحرز فيما يتعلق بالنقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار. ويقدم هذا التقرير عملا بالفقرة 4 من ذلك القرار التي طلب المجلس فيها إلى الأمين العام أن يجري، بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الخبراء المعني بجنوب السودان، في موعد أقصاه 15 نيسان/أبريل 2022، تقييما للتقدم المحرز في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية⁽¹⁾.

2 - وتلك النقاط المرجعية الرئيسية هي: (أ) إنجاز حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة المراحل 1 و 2 و 3 من عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن الواردة في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان؛ (ب) تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة هيكلًا قياديًا موحدًا للقوات الموحدة اللازمة، وتدريب تلك القوات وتخريجها وإعادة نشرها، وتخصيص حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة موارد كافية لتخطيط وتنفيذ إعادة نشر القوات الموحدة اللازمة؛ (ج) إحراز حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة تقدما في وضع وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما وضع وتنفيذ خطة لجمع الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى والتخلص منها، ووضع خطة محددة زمنيا لنزع السلاح من جميع المناطق المدنية بشكل كامل ويمكن التحقق منه؛ (د) إحراز تقدم من جانب

(1) في الفقرة 5 من القرار 2577 (2021)، طلب المجلس أيضا إلى سلطات جنوب السودان أن تبلغ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، في موعد أقصاه 15 نيسان/نيسان/أبريل 2022، بالتقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية الواردة في الفقرة 2 من القرار، ودعا سلطات جنوب السودان إلى الإبلاغ بما يُحرز من تقدم في تنفيذ الإصلاحات الواردة في الفقرة 3 من القرار (التي تتناول، في جملة أمور، إصلاحات إدارة المالية العامة وآليات العدالة الانتقالية).



قوات الدفاع والأمن في جنوب السودان في إدارة مخزوناتنا الحالية من الأسلحة والذخيرة على نحو سليم، بوسائل منها إعداد الوثائق والبروتوكولات وأنشطة التدريب اللازمة لتسجيل الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتوزيعها وإدارتها؛ (هـ) تنفيذ خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، مع التركيز على تدريب قوات الدفاع والأمن وتوعيتها ومحاسبتها والإشراف عليها.

3 - وعملا بالطلب المشار إليه في الفقرة 1، قام فريق تقييم من الأمانة العامة بزيارة إلى جنوب السودان من 14 إلى 23 آذار/مارس 2022. وأجرى الفريق خلال تلك الزيارة مشاورات مع ممثلي حكومة جنوب السودان⁽²⁾ وأعضاء المجتمع المدني في جنوب السودان (بما في ذلك الجماعات النسائية)؛ واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها؛ وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية؛ وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري؛ وأعضاء السلك الدبلوماسي في جوبا، بمن فيهم ممثلو الترويك (التي تضم النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية). وبالإضافة إلى ذلك، زار فريق التقييم أديس أبابا يومي 24 و 25 آذار/مارس 2022 واجتمع بممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ والمبعوث الخاص للأمين العام إلى القرن الأفريقي⁽³⁾. وجرت مشاورات في نيويورك مع أعضاء لجنة الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، ومع إدارة عمليات السلام (بما في ذلك مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية). وبالإضافة إلى ذلك، استند هذا التقرير إلى المشاورات التي أجريت مع فريق الخبراء المعني بجنوب السودان، الذي يعمل أعضاؤه من بلدانهم.

ثانياً - السياق

4 - في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بعث رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، برسالة إلى اللجنة يدعو فيها أعضاء مجلس الأمن إلى رفع حظر توريد الأسلحة و"القيود الأخرى" دون قيد أو شرط. واعتبر في رسالته أيضاً أنه لم يعد هناك مبرر لحظر توريد الأسلحة في تلك المرحلة من استعادة السلام وأن الحظر يعوق تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاق المنشط. وقال الرئيس إن القوات الموحدة التي تخضع للتدريب لا يمكن أن تتخرج لأن جنوب السودان لا يستطيع شراء الأسلحة نتيجة لحظر توريد الأسلحة. وفي 25 كانون الثاني/يناير 2022، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بياناً من بين ما ورد فيه دعوة المجلس المجتمع الدولي إلى رفع حظر توريد الأسلحة والجزاءات الأخرى المفروضة على جنوب السودان لتمكين البلد من بناء القدرات المطلوبة للقوات المسلحة الموحدة ولكي تتمكن هذه القوات من "الوفاء بشكل أكثر فعالية بمهمتها الدستورية في الدفاع عن السلامة الإقليمية لبلدها"⁽⁴⁾.

(2) وزارة الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، ووزارة شؤون مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، ومجلس الدفاع المشترك، وأحد الرئيسيين المشاركين لجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، ورئيس اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة، ومكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة الصغيرة (وزارة الداخلية)، ورئيس لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان.

(3) لم يتسن عقد اجتماع كان مقرراً مع المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان، إسماعيل ويس، بسبب سفره إلى الخرطوم لعقد اجتماعات في إطار تنفيذ الاتفاق المنشط. وعُقد بدلاً من ذلك اجتماع عن بعد مع المبعوث الخاص لدى عودة فريق التقييم إلى نيويورك.

(4) الاتحاد الأفريقي، البلاغ (2022) PSC/PR/COMM.2/1060، 25 كانون الثاني/يناير 2022، الفقرة 12.

5 - ومنذ اتخاذ القرار 2577 (2021) في 28 أيار/مايو 2021، أحرز تقدم نحو تنفيذ الاتفاق المنشط. فقد أعيد تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجلس الولايات في عام 2021. واعتمد البرلمان مشروع قانون التعديل الدستوري الوطني (2021)، وهو قانون يمهّد الطريق لإدراج الاتفاق المنشط في الدستور. وأنشئت أيضا فرقة عمل لتفعيل آليات العدالة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط. بيد أن التنفيذ بوجه عام لا يزال بطيئا وجزئيا. فالمجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله لم يصدر بعد عددا من مشاريع القوانين التشريعية اللازمة لإنجاح الفترة الانتقالية. وتتضمن مشاريع تلك القوانين، التي استعرضها مجلس الوزراء وأقرها، ستة مشاريع قوانين تتعلق بالأمن ومشروع قانون بشأن عملية وضع الدستور. وسيكون أيضا تعديل قانون الأحزاب السياسية لعام 2012 جزءا من نفس المبادرة التشريعية⁽⁵⁾.

6 - ومنذ التوقيع على الاتفاق المنشط، هدأ إلى حد بعيد العنف الذي يعزى مباشرة إلى الحزبين الرئيسيين، الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - الجناح المشارك في الحكومة (الحركة - الجناح المشارك في الحكومة)، والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - الجناح المعارض (الحركة - الجناح المعارض). بيد أن العنف الطائفي استتقل أيما استتقال في مختلف أنحاء البلد. وزيادة على ذلك، واصل القادة العسكريون المعارضون الانشقاق عن الحكومة. ومن أهم هذه الانشقاقات انشقاق مجموعة من القادة العسكريين المنتمين إلى الحركة - الجناح المعارض، في آب/أغسطس 2021، بإصدارها إعلان كيت - قوانق. وفي 16 كانون الثاني/يناير 2022، وقعت الحركة - الجناح المشارك في الحكومة وفصلا كيت - قوانق وأقويك التابعان للحركة - الجناح المعارض اتفاقات في الخرطوم. وتتص تلك الاتفاقات على العفو عن فصيل كيت - قوانق، والتزام الأطراف من جديد بوقف إطلاق النار المعلن بموجب إعلان اتفاق الخرطوم بين أطراف النزاع في جنوب السودان، كما تتص على إنشاء مكاتب للتيسيق في جوبا. وفي 17 كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس مرسوما يعلن فيه العفو على فصيل كيت - قوانق التابع للحركة - الجناح المعارض، بقيادة سايمون قاتويج دوال، وعلى قوات أقويك بقيادة جونسون أولوني⁽⁶⁾. بعد هذا التطور وقعت انشقاقات مماثلة لقادة عسكريين من الحركة - الجناح المعارض في ولاية الوحدة، الأمر الذي أدى إلى سلسلة من الاشتباكات العسكرية، بما في ذلك شن هجمات على مواقع التدريب والتجمع⁽⁷⁾.

7 - وفي 22 آذار/مارس 2022، أعلنت الحركة - الجناح المعارض قرارها تعليق المشاركة في اجتماعات الآليات الأمنية، بما في ذلك اجتماعات اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها⁽⁸⁾. وادعت الحركة - الجناح المعارض أن الحكومة شنت هجمات على مناطق وثكنات ومراكز تدريب تسيطر عليها، وأن الحكومة سهلت وقوع انشقاقات في صفوفها. وفي السياق نفسه، أدان تحالف المعارضة في جنوب السودان الانشقاقات بين الأطراف والاشتباكات الأخيرة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والحركة - الجناح المعارض، داعيا الطرفين إلى تجديد الالتزام بالوقف الدائم لإطلاق النار. وردا على ذلك، أعربت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها عن قلقها من قرار الحركة - الجناح المعارض تعليق

(5) انظر S/2021/1015 و S/2022/156.

(6) انظر S/2022/156.

(7) انظر: [www.jmecsouthsudan.org/index.php/press-release/item/611-rjmec-concerned-with-splm-a-io-](http://www.jmecsouthsudan.org/index.php/press-release/item/611-rjmec-concerned-with-splm-a-io-suspension-of-participation-in-the-meetings-of-r-arcss-security-mechanisms)

[suspension-of-participation-in-the-meetings-of-r-arcss-security-mechanisms](http://www.jmecsouthsudan.org/index.php/press-release/item/611-rjmec-concerned-with-splm-a-io-suspension-of-participation-in-the-meetings-of-r-arcss-security-mechanisms)

(8) الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، بلاغ صحفي، 22 آذار/مارس 2022.

مشاركتها في اجتماعات الآليات الأمنية للاتفاق المنشط⁽⁹⁾. وأعربت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها عن قلقها أيضا من التقارير الأخيرة عن وقوع اشتباكات، وحثت من تصاعد هذه الهجمات بسبب التأخر في تنفيذ آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط.

8 - وفي 28 آذار/مارس 2022، أصدر النائب الأول للرئيس، ريك مشار، نشرة صحفية أشار فيها إلى أنه خلال مساء يوم 27 آذار/مارس، ودون سابق إنذار، نشرت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أفرادا مدججين بالسلاح على متن ناقلات جند مدرعة على جميع الطرقات المؤدية إلى محل إقامته⁽¹⁰⁾. وشدد على أن نشر أولئك الجنود خلق توترا لا موجب له وكان عملا مُخلا تسبب في إضعاف الثقة بين الأطراف في الاتفاق المنشط. وسُحب أولئك الجنود صباح يوم 28 آذار/مارس. وفي اليوم نفسه، خاطب الرئيس الأمة وأكد التزام الحكومة بالسلام. وشدد على الحاجة إلى المصالحة وقال إنه أوعز إلى وزارة العدل والشؤون الدستورية أن تنشئ لجنة للحقيقة والمصالحة ولأم الجراح. وشدد أيضا على أن الاتفاق المنشط وثيقة طموحة لا يمكن تنفيذها دون حوار مستمر بين الأطراف. وأكد الرئيس للرأي العام أن تنفيذ الاتفاق المنشط يسير على الطريق الصحيح⁽¹¹⁾. وأعلن بعد ذلك، في 5 نيسان/أبريل 2022، في جوبا، عن انطلاق العملية التشارورية الوطنية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، بمشاركة الرئيس ونواب الرئيس.

9 - وفي 3 نيسان/أبريل 2022، توصلت ثلاثة من الأطراف في جنوب السودان (الحركة - الجناح المشارك في الحكومة، والحركة - الجناح المعارض، وتحالف المعارضة في جنوب السودان) إلى اتفاق حول هيكل القيادة والتحكم للقوات الموحدة اللازمة بعد وساطة قادها نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي السوداني، الفريق محمد حمدان دقلو⁽¹²⁾. ووفقا للاتفاق، تقرر إعطاء مناصب لأحزاب المعارضة في غضون أسبوعين. واتفقت الأطراف أيضا على استكمال تخريج القوات الموحدة اللازمة في غضون شهرين، والامتنال لاتفاقات وقف الأعمال العدائية، والكف عن تشجيع الانشقاقات وتيسيرها، ووقف الحملات الإعلامية السلبية، وبذل الجهود لبناء الثقة بين الأطراف. وعلاوة على ذلك، وافقت الحركة - الجناح المعارض على استئناف المشاركة في آليات الاتفاق المنشط. وعقب التوقيع على الاتفاق، أصدرت الحركة - الجناح المعارض بيانا في 3 نيسان/أبريل تعلن فيه رفع تعليقها المشاركة في الآليات الأمنية⁽¹³⁾. وفي 12 نيسان/أبريل، أصدر الرئيس مرسوماً أنشأ بموجبه هيكلًا نهائياً لقيادة القوات الموحدة اللازمة.

10 - ونظمت جماعة سانت إيجيديو منذ عام 2019 عدة جولات من المفاوضات لإشراك الجهات الفاعلة غير الموقعة على الاتفاق المنشط في آليات التنفيذ. ففي الفترة من 14 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، عقدت الجماعة حلقة عمل تقنية بالتعاون مع آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات

(9) اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، بلاغ صحفي، 24 آذار/مارس 2022، متاح على الرابط: www.jmecsouthsudan.com/index.php/press-release/item/612-rjmec-concerned-with-clashes-emphasises-inclusive-dialogue-within-the-framework-of-the-r-arcss-as-the-only-way-of-resolving-disagreements

(10) مكتب النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان، بلاغ صحفي، 28 آذار/مارس 2022.

(11) مكتب النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان بيان للصحافة، 28 آذار/مارس 2022.

(12) اتفاق بشأن تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، موقع في 3 نيسان/أبريل 2022.

(13) مكتب الرئيس والقائد العام للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - الجناح المعارض، بلاغ صحفي، 3 نيسان/أبريل 2022.

الأمنية الانتقالية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وبعدها، وافقت بعض الأطراف المنضوية تحت تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان، وخاصة ما يسمى الحركة الشعبية لتحرير السودان الحقيقية وجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة، على المشاركة في هياكل آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بحلول نهاية آذار/مارس 2022. غير أنه لم يتم إلى اليوم إيفاد أي مراقبين تابعين لتحالف حركات المعارضة في جنوب السودان مع أفرقة الرصد والتحقق التابعة لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. ولا يزال غياب جبهة الخلاص الوطني عن آلية التنفيذ يؤثر سلباً على عملية السلام.

11 - وبعد إيفاد بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية⁽¹⁴⁾ في جنوب السودان عملاً بالقرار 2567 (2021)، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (S/PRST/2021/20) يطلب فيه المجلس إلى الأمين العام إنشاء فريق ضمن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يُعنى بتنفيذ أنشطة المساعدة الانتخابية المحددة في المرحلة 1 من تقييم الاحتياجات الانتخابية لجنوب السودان، حيث تشمل هذه المرحلة تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين اللارميتين لوضع إطار انتخابي بهدف إجراء انتخابات ذات مصداقية تُقبل نتائجها⁽¹⁵⁾. وبينما أعلن الرئيس في خطابه إلى الأمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 أن الانتخابات ستجرى في عام 2023، فإن أعضاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، وخاصة من المعارضة، لم يثقوا بعد على جدول زمني للانتخابات. ومع دنو الفترة الانتقالية في البلد من نهايتها في شباط/فبراير 2023، تواصل اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وغيرها من الجهات الفاعلة الإعراب عن القلق إزاء تراكم الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها والنقاط المرجعية غير الملابة المنصوص عليها في الاتفاق المنشط، ولا سيما في الفصل الثاني.

حظر توريد الأسلحة

12 - في 13 تموز/يوليه 2018، اتخذ المجلس القرار 2428 (2018) الذي وفرض فيه حظراً على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان ظل منذ ذلك الحين دون تغيير⁽¹⁶⁾.

13 - وتوجد في الوقت الراهن ثلاثة أنواع من الإعفاءات من حظر توريد الأسلحة نص عليها القرار 2428 (2018)، هي: الإعفاءات التي تلزمها موافقة اللجنة؛ والإعفاءات التي تستلزم توجيه إخطار مسبق إلى اللجنة؛ والإعفاءات الدائمة التي لا تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة أو توجيه إخطار مسبق إليها. ولا توجد إعفاءات تستثني الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في جنوب السودان من أحكام الحظر على الأسلحة، إذ يُحظر إمداد أيّ منها بالأسلحة من أيّ مصدر كان.

(14) انظر S/2021/661.

(15) وردت الإشارة أيضاً في تقرير بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية إلى أنه يمكن، بين الأجلين المتوسط والطويل، تقديم مساعدة تقنية إضافية لدعم العملية الانتخابية من الجوانب القانونية والتشغيلية والأمنية والجانب المتعلق بإدارة المعلومات، رهنا بالظروف السائدة على أرض الواقع.

(16) تدابير الجزاءات الأخرى التي فرضها مجلس الأمن في آذار/مارس 2015 بالقرار 2206 (2015) رداً على تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في جنوب السودان، شملت تجميد الأصول وحظر السفر. وتتضمن قائمة جزاءات اللجنة حالياً أسماء ثمانية أفراد خاضعين لهذه التدابير المحددة الأهداف.

14 - وتطبق الإعفاءات من حظر توريد الأسلحة التي تتطلب موافقة اللجنة على ما يلي: (أ) الأسلحة والأعددة ذات الصلة، فضلا عن أنشطة التدريب والمساعدة التقنية، التي يقصد منها حصرًا دعم تنفيذ أحكام اتفاق السلام؛ (ب) المبيعات أو الإمدادات الأخرى من الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة، أو توفير المساعدة أو الأفراد. ومنذ فرض حظر توريد الأسلحة، قدمت الدول الأعضاء إلى اللجنة ما مجموعه 10 طلبات للحصول على إعفاء، تمت الموافقة على 9 منها⁽¹⁷⁾.

15 - والدول الأعضاء والمنظمات الدولية مُطالبَة بتقديم إخطارات مسبقة إلى اللجنة بشأن توفير المساعدة والمعدات التالية: (أ) المعدات العسكرية غير الفتاكة المخصصة حصرًا للاستخدام الإنساني أو الوقائي، وما يتصل بذلك من مساعدة أو تدريب تقنييْن؛ (ب) الأسلحة والأعددة ذات الصلة التي تصدّرها مؤقتًا إلى جنوب السودان قوات دولة تتخذ إجراءات، وفقا للقانون الدولي، حصرًا وبصورة مباشرة لتسهيل حماية أو إجلاء رعاياها والرعايا المشمولين بمسؤولياتها الفحصية في جنوب السودان؛ (ج) الأسلحة والأعددة ذات الصلة، فضلا عن أنشطة التدريب والمساعدة التقنية، المقدمة إلى فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي أو لدعمها، المخصصة حصرًا للعمليات الإقليمية لمواجهة جيش الرب للمقاومة. وقد قُدم إلى اللجنة حتى اليوم من هذه الإخطارات ما مجموعه 18 إخطارًا.

16 - والإعفاءات الدائمة من حظر توريد الأسلحة التي لا تقتضي الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة ولا توجيه إخطار مسبق إليها، تنطبق على ما يلي: (أ) الأسلحة والأعددة المتصلة بها، فضلا عن التدريب والمساعدة، المقصود استخدامها حصرًا لدعم أو لاستعمال موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي؛ (ب) الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذ العسكرية، التي يقوم بتصديرها مؤقتًا إلى جنوب السودان أفراد الأمم المتحدة وممثلو وسائل الإعلام والعاملون في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية ومن يرتبطون بهم من أفراد، وذلك لاستعمالها للأغراض الشخصية فحسب.

17 - وقد أهاب مجلس الأمن في الفقرة 8 من القرار 2428 (2018) بجميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المجاورة لجنوب السودان، أن تتولى، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية ويتسق مع القانون الدولي، وبخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، القيام في أراضيها، بما يشمل موانئها ومطاراتها، بتفتيش جميع الشحنات المتجهة إلى جنوب السودان، متى كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أسبابًا معقولة للاعتقاد أن الشحنة تتضمن أصنافًا يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب حظر توريد الأسلحة. وإلى اليوم، لم تقدم أي دولة عضو إلى اللجنة تقريرًا عن عملية تفتيش.

(17) جميع الطلبات التسعة كانت لتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعددة ذات الصلة، فضلا عن أنشطة التدريب والمساعدة التقنية، التي يقصد منها حصرًا تقديم الدعم في تنفيذ أحكام اتفاق السلام. وكانت خمسة من الطلبات التسعة تتعلق بتزويد حكومة جنوب السودان بمعدات عسكرية غير فتاكة، وذلك لتجهيز الجيش المحترف الذي ينبغي تشكيله وفقا للاتفاق المنشط. وكان طلبان آخران للإعفاء يتعلقان بنقل طائرات هليكوبتر لتقديم المساعدة في مجال النقل إلى آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، بينما تعلق طلبان آخران بتقديم التدريب التقني لضباط قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

ثالثاً - التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021)

التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية (أ): إنجاز حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة المراحل 1 و 2 و 3 من عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن الواردة في الاتفاق المنشط

18 - ينص الاتفاق المنشط على وجوب إعادة تشكيل المجلس المنشط للاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن خلال الفترة التي تسبق المرحلة الانتقالية⁽¹⁸⁾. وينص الاتفاق كذلك على أن عملية الاستعراض يجب أن تكون "شاملة وجامعة وشفافة ومدعومة بمبادئ واستراتيجيات المصالح الوطنية في تعزيز سيادة البلد وكرامة شعبه والدفاع عنهما"⁽¹⁹⁾.

19 - وقد أحرز تقدم مطرد في إعداد وصياغة الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن. فالمجلس المنشط للاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن بدأ يعمل في 3 تموز/يوليه 2021. وعلى الرغم من التحديات المبلغ عنها (مثل ارتفاع معدل دوران أعضاء المجلس ونقص التمويل)، نظم المجلس خمس حلقات عمل بدعم من اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وكان الهدف من حلقتي العمل الرابعة والخامسة، اللتين نظمتا يومي 6 و 7 ومن 25 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021، على التوالي، هو وضع اللمسات الأخيرة على التقييم الأمني الاستراتيجي وإطار السياسة الأمنية، اللذين كان من المتوقع الانتهاء منهما في المرحلة 1 من الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن⁽²⁰⁾.

20 - ووفقاً للعديد من المحاورين الذين استشارهم فريق التقييم، تم الانتهاء من إعداد مشروع تقييم الأمن الاستراتيجي وإطار السياسة الأمنية وقُدما إلى وزيرة الدفاع وشؤون قدام المحاربين، أنجلينا تيني، بصفتها رئيسة مجلس الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن. وأشار أولئك المحاورون أيضاً إلى أنه كان من المقرر أن تنظم طيلة يومين، في 22 و 23 آذار/مارس 2022، حلقة العمل السادسة لمجلس الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن، بهدف صياغة واستكمال سياسة الدفاع المنقحة (الوثيقة الثالثة المطلوبة في المرحلة 1 من الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن). غير أن حلقة العمل انعقدت في اليوم الأول فقط بسبب قرار الحركة - الجناح المعارض في وقت متأخر من يوم 22 آذار/مارس 2022 تعليق مشاركتها في اجتماعات الآلية الأمنية (ألغى القرار في وقت لاحق).

21 - وأبلغ ممثلو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة فريق التقييم بأن جميع الوثائق الثلاث (التقييم الأمني الاستراتيجي، وإطار السياسة الأمنية، والسياسة الدفاعية المنقحة) المطلوبة في المرحلة 1 من الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن قد أصبحت جاهزة. وعلاوة على ذلك، قالوا إن السياسة الدفاعية المنقحة تتضمن تحليلاً للقدرات العملية التي سيحتاجها الجيش الوطني وقوات الأمن الأخرى لمواجهة ما تم تحديده من تحديات، فضلاً عن مجموعة من النماذج التي تبين المستوى المطلوب من الموارد البشرية

(18) الاتفاق المنشط، الفصل 2-5-1.

(19) المرجع نفسه، الفصل 2-5-4.

(20) اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، التقرير الفصلي عن حالة تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان للفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، متاح على الرابط: www.jmecsouthsudan.org/index.php/reports/rjmec-quarterly-reports/199-rjmec-quarterly-report-on-the-status-of-implementation-of-the-r-acrss-from-1st-october-to-31th-december-2021

والمعدات والتدريب لتطوير الجيش حتى يكون قادرا على النهوض بالأولويات الدفاعية والأمنية، والآثار المالية المرتبطة بذلك (من مخرجات المرحلة 2 وفقا للاتفاق المنشط). وأشار ممثلو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة أيضا إلى أنهم يعملون حاليا على إعداد الكتاب الأبيض بشأن الدفاع والأمن وخريطة الطريق لإحداث تحول في قطاع الأمن (من مخرجات المرحلة 3).

22 - ووفقا للاتفاق المنشط، يتعين تقديم نتائج المرحلة 2 إلى الرئاسة لتقييمها واعتمادها⁽²¹⁾، بينما ينبغي أن يوافق مجلس الوزراء أولا على نتائج الكتاب الأبيض بشأن الدفاع والأمن وخريطة الطريق لإحداث تحول في قطاع الأمن، ثم يوافق عليها المجلس التشريعي الوطني الانتقالي⁽²²⁾.

23 - وشدد العديد من المحاورين الذين تكلم معهم فريق التقييم، بمن فيهم ممثلو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، على أن الاتفاق المنشط لا يتطلب الانتهاء من الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن قبل تخريج القوات الموحدة اللازمة وإعادة نشرها. وأشاروا إلى أن الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن عملية أطول أمدا ينبغي أن تشمل تنظيم وهيكل وأدوار ومسؤوليات القوات المسلحة في المستقبل وجهاز الأمن الوطني والقوات المنظمة الأخرى.

التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية (ب): تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة هيكلًا قايديا موحدا للقوات الموحدة اللازمة، وتدريب تلك القوات وتخريجها وإعادة نشرها، وتخصيص حكومة الوحدة الوطنية موارد كافية للتخطيط وتنفيذ إعادة نشر القوات الموحدة اللازمة

24 - بعد فترة طويلة من الجمود، حدثت في الآونة الأخيرة بعض التطورات الإيجابية في عملية توحيد القوات الموحدة اللازمة، بما في ذلك فرز القوات وتدريبها، وتشكيل هيكل قيادة موحد. وهذه العملية أساسية لتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية التي تعتبر بوجه عام العمود الفقري للاتفاق المنشط.

25 - ففي 14 كانون الأول/ديسمبر 2021، تلقى مجلس الدفاع المشترك تمويلا من اللجنة الانتقالية الوطنية وأوفد أفرقة إلى مراكز التدريب المعنية للبدء في فرز أفراد القوات⁽²³⁾. وتحدد عملية الفرز أهلية المقاتلين السابقين للتخرج وإعادة التوزيع أو للتسريح. وفي 16 شباط/فبراير 2022، أورد مجلس الدفاع المشترك في تقريره المرحلي عن فرز القوات الموحدة اللازمة وإعادة تنظيمها وتوحيدها أن عملية الفرز أُجزت بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022.

26 - وأشار مجلس الدفاع المشترك في التقرير ذاته إلى أن 25 منطقة للتجمع والإقامة و 17 مركزا للتدريب قد تم تحديدها وإنشاؤها للقوات الموحدة اللازمة، وأنه تم بنجاح تدريب أكثر من 50 000 فرد، منهم أفراد الجيش والشرطة والأمن الوطني والدائرة المعنية بالحياة البرية ودائرة السجون ودائرة الدفاع المدني. وخلص المجلس إلى أن "القوات مستعدة للتخرج بشكل عام". وأشار الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها في تقريره المرحلي الصادر في آذار/مارس 2022، والذي يشمل الفترة من 22 شباط/فبراير 2020 إلى 22 شباط/فبراير 2022، إلى أن "الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية انتهت وما لا يقل عن 78 500 من أفراد الأمن مسجلون في مختلف مواقع التجمع والتكنات ومراكز التدريب.

(21) الاتفاق المنشط، الفصل 2-5-4-3-1.

(22) المرجع نفسه، الفصل 2-5-4-3.

(23) انظر S/2022/156، الفقرة 4.

ووفقا لتقارير آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، يقدر أن 35 000 من المقاتلين ما زالوا في مواقع التجمع، في حين أن ما لا يقل عن 45 499 فردا، منهم 3 612 من النساء، موجودون في مراكز تدريب مختلفة⁽²⁴⁾.

27 - وأكد عدد من محاورى فريق التقييم أن الظروف في أماكن التجمع ومراكز التدريب مزرية للغاية، حيث لا يكاد يوجد شيء من الأغذية والأدوية لغالبية القوة، ولا وجود لمأوى ولا مرافق خاصة بالإناث⁽²⁵⁾. وأدت الظروف المعيشية الصعبة إلى تنقلات كثيرة ومستمرة للأفراد جعلت من الصعب معرفة عدد الأفراد الذين شملهم الفرز وتلقوا التدريب على وجه اليقين⁽²⁶⁾، ولا مستوى التدريب الذي تلقوه. وأشار محاورون آخرون إلى أن التدريب نفسه كان بدائيا يعوزه الانسجام، وأنه سيكون من الضروري إجراء مزيد من التدريب بعد التخرج.

28 - وأثارت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة حظر توريد الأسلحة باعتباره عائقا أمام تخريج القوات الموحدة اللازمة، وذهبت إلى أن الحاجة تدعو إلى تسليح الخريجين لكي يعاد نشرهم في جميع أنحاء البلد. بيد أن محاورين آخرين اعتبروا أنه لا حاجة إلى أسلحة إضافية لتدريب القوات وتخرجها.

29 - ولاحظ جميع المحاورين تقريبا أن تخرج القوات الموحدة اللازمة تأخر بسبب استمرار الخلاف بشأن الحصص في هيكل القيادة الموحد. وقد زار رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق عبد الفتاح البرهان، جوبا في 17 آذار/مارس 2022 لمناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ الاتفاق المنشط، ولا سيما توحيد هيكل القيادة. وورد أن الفريق البرهان قدم اقتراحا للمساعدة في التغلب على حالة الجمود التي طالت بين الأطراف في الاتفاق المنشط. وجاءت زيارة الفريق البرهان إلى جوبا بعد مباحثات أجراها في كمبالا مع رئيس أوغندا، يويري كاغوتا موسيفيني. والسودان وأوغندا هما الضامنان الرئيسيان للاتفاق المنشط.

30 - وفي 22 آذار/مارس 2022، قررت الحركة - الجناح المعارض تعليق مشاركتها في اجتماعات الآليات الأمنية، بما في ذلك اجتماعات اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. وفي 25 آذار/مارس، أصدر رئيس جنوب السودان مرسوما بتخصيص ثلاثة مناصب قيادية في الجيش ومنصبين في جهاز الشرطة الوطنية للحركة - الجناح المعارض وتحالف المعارضة في جنوب السودان. وأوعز في المرسوم نفسه إلى رئيس قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والمفتش العام للشرطة أن ينفذا الأمر فورا. وفي بيان صحفي صدر في 26 آذار/مارس، أشارت الحركة - الجناح المعارض إلى أن الأطراف في الاتفاق المنشط اتفقوا في عام 2018 على نسبة 50/50 في القوات الموحدة اللازمة ونددت بالمرسوم الرئاسي، مؤكدة أنه قرار أحادي الجانب ورفض لعملية الوساطة الجارية التي يقودها السودان.

(24) اللواء تشارلز تاي جيتواي (متقاعد)، الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، تقرير مرحلي عن عامين من الفترة الانتقالية للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، يشمل الفترة من 22 شباط/فبراير 2020 إلى 2 شباط/فبراير 2022، متاح على الرابط: www.jmecsouthsudan.org/index.php/reports/r-arcss-evaluation-reports/202-progress-report-by-he-maj-gen-charles-tai-gituai-rtd-cbs-interim-chairperson-of-rjmec-on-two-years-of-the-transitional-period-of-the-r-arcss-covering-the-period-22nd-february-2020-to-22nd-february-2022/file

(25) التقرير الفصلي عن الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(26) أبلغ مجلس الدفاع المشترك فريق التقييم في 21 آذار/مارس 2022 بأن الفرز شمل 31 803 من أفراد القوات وأنهم جاهزون للتخرج، على الرغم مما ورد في تقرير المجلس المؤرخ 16 شباط/فبراير 2022.

31 - ومع ذلك، توصلت الأطراف في الاتفاق المنشط في 3 نيسان/أبريل 2022 إلى اتفاق بشأن توحيد هيكل القيادة. وينص الاتفاق على توزيع بواقع 40/60 لصالح الحركة - الجناح المشارك في الحكومية وتوزيع المناصب على الأطراف الموجودة في المعارضة في غضون أسبوعين⁽²⁷⁾. وعقب الاتفاق، أصدرت الحركة - الجناح المعارض بياناً صحفياً أنهت به تعليق مشاركتها في اجتماعات الآليات الأمنية⁽²⁸⁾. وبعد أن قدم النائب الأول للرئيس ريبك مشار مرشحي الحركة - الجناح المعارض، وقدم نائب الرئيس حسين عبد الباقي مرشحي تحالف المعارضة في جنوب السودان، أعلن عن هيكل نهائي لقيادة القوات الموحدة اللازمة بمرسوم رئاسي صدر في 12 نيسان/أبريل 2022.

32 - وأكد عدد من محاورى فريق التقييم أن تنسيق الرتب بين الأطراف مسألة أخرى يتعين معالجتها قبل تخرج القوات وإعادة نشرها. وأشاروا أيضاً إلى أهمية تخصيص ما يكفي من الموارد للتخطيط لعملية إعادة نشر القوات الموحدة اللازمة وتنفيذها في ميزانية الفترة 2023/2022. غير أنهم لاحظوا أن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة قد أخفقت باستمرار حتى الآن في توفير التمويل والدعم اللوجستي اللازمين لتلبية حاجات القوات في مواقع التجمع ومراكز التدريب⁽²⁹⁾.

التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية (ج): إحراز حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة تقدماً في وضع وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما وضع وتنفيذ خطة لجمع الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى والتخلص منها، ووضع خطة محددة زمنياً لنزع السلاح من جميع المناطق المدنية بشكل كامل ويمكن التحقق منه

33 - ينص الاتفاق المنشط على أنه بعد عملية للتجميع والانتقاء، يحال الأفراد الذين يتبين أنهم غير مؤهلين للخدمة في الجيش الوطني الموحد أو أجهزة الأمن الوطني أو الشرطة أو السجون أو فرق الإطفاء أو الدائرة المعنية بالحياة البرية إلى برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

34 - وقد أنشئت لجنة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أيلول/سبتمبر 2019. وعلى الرغم من أنها وضعت عدداً من وثائق السياسات⁽³⁰⁾، بما في ذلك مشروع قانون لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقدمت استراتيجيتها وخطةها للتنفيذ وتقديرات ميزانيتها في عام 2020 إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، فإن الإعلانات الصادرة عن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة بشأن حالة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم تشر إلى تخصيص أي تمويل للجنة بغرض التنفيذ.

35 - وبينما شارك ممثلو لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عملية فرز المقاتلين السابقين في مواقع التجمع والتدريب بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022 (انظر الفقرة 25 أعلاه)، لم يتم بعد إنشاء المرافق الانتقالية اللازمة لتأهيل وإعادة إدماج المسرحين من المقاتلين السابقين بسبب نقص التمويل اللازم. وأشار الرئيس المؤقت، في بيانه في الاجتماع الشهري الحادي والعشرين للجنة

(27) اتفاق بشأن تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، موقع في 3 نيسان/أبريل 2022.

(28) الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - الجناح المعارض، بلاغ صحفي، 3 نيسان/أبريل 2022.

(29) التقرير الفصلي عن الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(30) وثيقة السياسة العامة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (تحدد مهام اللجنة)؛ واستراتيجية وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والاستراتيجية الإعلامية؛ وإطار إعادة الاستيعاب؛ وإطار إعادة الإدماج؛ وإجراءات التشغيل الموحدة لمقر لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجان العشر على صعيد الولايات التي تم تفعيلها.

المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، المعقود في 10 شباط/فبراير 2022، إلى أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تزال لا تتلقى الدعم والتمويل اللازمين من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. وبما أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جزء لا يتجزأ من التنفيذ الناجح للترتيبات الأمنية الانتقالية، فقد حث حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة على كفالة حصول اللجنة على كل ما تحتاجه من دعم على وجه الاستعجال⁽³¹⁾.

36 - وفي محاولة للتصدي للمخاطر الناجمة عن عدم وجود عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يعمل كل من الفريق العامل التقني الدولي لأصدقاء جنوب السودان⁽³²⁾ وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على وضع برنامج تجريبي للحد من العنف المجتمعي باعتباره مكملاً لعملية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتهدف هذه المبادرة التجريبية إلى اتباع نهج مجتمعي المنحى لإعادة إدماج المقاتلين السابقين والشباب المسلحين المعرضين لخطر العنف. وتحظى المبادرة بالدعم من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة التي كلفت رئيس لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتولي زمام المبادرة في المشروع التجريبي. وعقد اجتماع افتتاحي في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 نوقشت خلاله منهجية العمل في المستقبل. وتفيد التقارير بأنه سيتم التماس التمويل لهذه المبادرة من الشركاء الإقليميين والدوليين⁽³³⁾.

37 - وأعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً، في أواخر آذار/مارس 2022، عن مشروع للسلام والوثائق المجتمعي في ولاية البحيرات، بدعم من حكومة السويد، لمساعدة مكتب الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة في جنوب السودان في أنشطة النزع الطوعي لسلاح المدنيين. وتُؤخي الاضطلاع بثلاثة أنشطة: دعم المبادرات الطوعية لنزع سلاح المدنيين والتثقيف في مجال السلام؛ وإجراء تدريب على المهارات (والنزع الطوعي للسلاح) للشباب من المقاتلين السابقين؛ ودعم الجهاز الأمني في إدارة مخزونات الأسلحة التي يتم جمعها من المدنيين، وفقاً لقانون الأسلحة النارية (2016). والهدف العام هو استكشاف الدروس المستفادة من برنامج النزع الطوعي لسلاح المدنيين في ولاية البحيرات، وتحديد ما يُجمع من أسلحة ونوع المرافق اللازمة لتخزينها⁽³⁴⁾.

38 - وأخيراً، تعمل لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حالياً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لافتتاح مشروع تجريبي لبرنامج متنقل للتسريح في ولاية وسط الاستوائية⁽³⁵⁾.

(31) اللواء تشارلز تاي جيتواي (متقاعد)، الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، بيان في اجتماع اللجنة الشهري الحادي والعشرين، الخميس 10 شباط/فبراير 2022 (انظر www.jmecsouthsudan.org/index.php/media-center/news/item/601-as-year-two-of-transitional-period-ends-a-lot-remain-at-stake-for-r-arcss).

(32) فريق عامل غير رسمي يتألف من إثيوبيا وألمانيا والسويد وفرنسا وكندا وكينيا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأفريقي وأعضاء السلك الدبلوماسي الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

(33) التقرير الفصلي عن الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(34) اجتماع فريق التقييم مع فريق الأمم المتحدة القطري، 21 آذار/مارس 2022.

(35) اجتماع فريق التقييم مع رئيس لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، 18 آذار/مارس 2022.

39 - إن عدم إحرار تقدم في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماج المسرحين منهم يضر كثيرا بقدرة الأطراف في الاتفاق المنشط على التعامل مع العدد الكبير من كبار الضباط والجنود غير المؤهلين للخدمة في القوات الموحدة الجديدة.

40 - وبالمثل، لم يحرز أي تقدم في جمع الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى والتخلص منها، ولا في وضع خطة محددة زمنيا لتجريد جميع المناطق المدنية من السلاح بصورة كاملة ويمكن التحقق منها. وأبلغ فريق التقييم بأن هناك 14 مبنى مدنيا لا تزال تحتلها القوات العسكرية على صعيد البلد⁽³⁶⁾.

التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية (د): إحرار قوات الدفاع والأمن في جنوب السودان تقدما في إدارة مخزونها الحالية من الأسلحة والذخيرة على نحو سليم، بوسائل منها إعداد الوثائق والبروتوكولات وأنشطة التدريب اللازمة لتسجيل الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتوزيعها وإدارتها

41 - لا يتضمن الاتفاق المنشط أحكاما محددة بشأن إدارة المخزونات، غير أن الاتفاق ينص على أنه يجب أن تُقدّم إلى آليات الرصد والتحقق واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، خلال الفترة التي تسبق المرحلة الانتقالية، خرائط تبين المواقع الحالية وقوائم بأعداد القوات التي لم يعلن عنها من قبل وفقا لاتفاق وقف الأعمال العدائية بين حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض). ويجب أن تشمل القوائم حجم القوات والأسلحة والمعدات والذخيرة (اعتبارا من اليوم 14 بعد التوقيع على الاتفاق المنشط)⁽³⁷⁾. وينص الاتفاق المنشط كذلك على أن الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى يجب أن تُجمع في غضون 45 يوما بعد التوقيع على الاتفاق المنشط⁽³⁸⁾.

42 - ومنذ التوقيع على الاتفاق المنشط، أحرز تقدم محدود في التدريب على تسجيل الأسلحة والذخائر وتخزينها وتوزيعها وإدارتها. فقد نُظمت حلقتا عمل برعاية بنك التنمية الأفريقي في جوبا في أيلول/سبتمبر 2018 ونيسان/أبريل 2019، تلقى التدريب في الأولى 40 فردا وفي الثانية 30 فردا. ونظم مركز بون الدولي للتحويل (تحويل الموارد العسكرية إلى الأغراض المدنية)، في كانون الأول/ديسمبر 2019، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، في كانون الأول/ديسمبر 2021، حلقتي عمل تلقى التدريب في الأولى 40 فردا وفي الثانية 30 فردا. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2019، تلقى التدريب في حلقة عمل رفيعة المستوى 30 من كبار المسؤولين الحكوميين على أهمية إدارة الأسلحة والذخائر. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، عقد حوار رفيع المستوى بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة شارك فيه كل من وزيرة الدفاع ونائب وزير الداخلية ورئيس قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والمفتش العام للشرطة (إلى جانب مجموعة من 11 من كبار الضباط الآخرين)، حيث اختير من قوات الأمن في جنوب السودان أفراد رئيسيون ممن يتولون صنع القرار لتوعيتهم بالحاجة الماسة إلى إدخال كثير من التحسين على الممارسات المعمول بها في إدارة الأسلحة والذخائر والأمن المادي وإدارة المخزونات. وبلغ العدد الإجمالي للأفراد الذين استفادوا من التدريب على إدارة مستودعات الأسلحة 140 فردا و 45 من

(36) تقرير آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية ونتائج اجتماع اللجنة الفنية التابعة للآلية، 23 شباط/فبراير 2022، متاح على الرابط: https://ctsamvm.org/wp-content/uploads/2022/03/CTSAMVM-REPORT-AND-CTC-OUTCOMES_-23-February-2022-1.pdf

(37) الاتفاق المنشط، الفصل 2-2-4.

(38) المرجع نفسه، الفصل 2-2-3.

كبار الضباط. وقام مكتب الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة بدور الشريك الوطني للمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في ذلك التدريب.

43 - وبعد أن وقع جنوب السودان في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 على بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها⁽³⁹⁾، تلقى المكتب ثلاث آلات إلكترونية لوسم الأسلحة من المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة الذي يوجد مقره في نيروبي (اثنان في عام 2011 وواحدة في عام 2014). واتفق المكتب مع المركز الإقليمي على معيار أساسي للوسم واضطلع في عام 2011 بعملية وسم للأسلحة المملوكة للدولة (الشرطة). وتم وسم ما مجموعه 47 200 سلاح في أعالي النيل وشرق الاستوائية ووسط الاستوائية قبل نشوب النزاع في كانون الأول/ديسمبر 2013. إلا أن عملية الوسم لم تستأنف منذ التوقيع على الاتفاق المنشط⁽⁴⁰⁾.

44 - وتوجد لدى جنوب السودان وثائق بشأن السياسة العامة في مجال إدارة الأسلحة النارية، منها على وجه الخصوص قانون الأسلحة النارية (2016)⁽⁴¹⁾، غير أن عددا من المحاورين، منهم مسؤولون حكوميون، أبلغوا فريق التقييم بأنه لم يُحرز تقدم ذو بال في تحسين البنية التحتية لإدارة الأسلحة والذخيرة في جنوب السودان. وبينما اتُخذت الخطوات الأولية لوضع أو تنقيح المبادئ التوجيهية والبروتوكولات المتعلقة بإدارة القوات المنظمة في البلد للأسلحة والذخائر، فإن تلك المبادئ والبروتوكولات ليست متاحة بعد. وأشارت وزيرة الدفاع وشؤون قدامى المحاربين إلى أنه قد سُرع في عملية لاستعراض الموجود من مخزونات الأسلحة والذخائر أولا ولتحديد الجهات صاحبة المصلحة، وأن الوزارة بصدد وضع مفهوم لإنشاء نظام في هذا الصدد، وذلك من أجل معالجة مسألة إدارة مخزونات الأسلحة والذخائر⁽⁴²⁾.

45 - ولم يزود فريق التقييم بأي معلومات عن مستودعات الأسلحة الجديدة أو عن تجديد مستودعات الأسلحة الموجودة. بيد أن الفريق أبلغ بأن ظاهرة تسرب أو بيع الأسلحة الصغيرة والذخائر من قوات الأمن إلى المدنيين استمرت وأدت إلى زيادة العنف الطائفي في مختلف أنحاء البلد.

46 - ويبدو أن إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة هي العدد الهائل من الأسلحة الموجودة في أيدي المدنيين في جنوب السودان. فقد تبين من أحدث دراسة عن عدد الأسلحة المتاحة في هذا البلد، أُجريت بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة في عام 2016، أن المدنيين في جنوب السودان يوجد بحوزتهم ما بين 232 000 و 601 000 قطعة من الأسلحة النارية. وخلصت الدراسة إلى أن هناك أسبابا قوية للاعتقاد بأن الرقم الأعلى هو الأكثر دقة، لأن بعض المناطق التي لم تشملها الدراسة الاستقصائية (مثل ولايات الوحدة وأعالي

(39) متاح على الرابط: www.sipri.org/sites/default/files/research/disarmament/dualuse/pdf-archive-att/pdfs/reca-nairobi-protocol-for-the-prevention-control-and-reduction-of-small-arms-and-light-weapons-in-the-great-lakes-region-and-the-horn-of-africa.pdf

(40) أمانة المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، رسالة بالبريد الإلكتروني موجهة إلى فريق التقييم، 6 نيسان/أبريل 2022.

(41) قانون الأسلحة النارية (2016)، متاح على الرابط: <https://erc.undp.org/evaluation/managementresponses/>، keyaction/documents/download/263. انظر، على سبيل المثال، الفصل الثالث، "المستودع العام المزمع إنشاؤه"، والفصل التاسع، "وسم الأسلحة النارية".

(42) وزارة الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، رسالة موجهة إلى فريق التقييم، 25 آذار/مارس 2022.

النيل وشرق الاستوائية) ربما كانت فيها نسب الأسر الحائزة لأسلحة أعلى من نظيراتها في المناطق التي شملتها الدراسة⁽⁴³⁾. وثمة تحد آخر يتمثل في صعوبة معرفة عدد ونوعية الأسلحة والذخائر الموجودة في أيدي القوات النظامية وتقييم مخزوناتهما من الأسلحة. فقد أدى نقص الثقة المستحكم بين الأطراف إلى تن شديد في مستوى الشفافية بخصوص الأسلحة والذخائر الموجودة في أيدي مختلف القوات، سواء من حيث كمياتها أو أنواعها أو أماكن وجودها، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى، وهو ما يتعارض مع أحكام الاتفاق المنشط. وقد أوصى فريق الخبراء المعني بجنوب السودان في تقريره المؤقت الصادر في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (S/2020/1141) وتقريره النهائي الصادر في 15 نيسان/أبريل 2021 (S/2021/365)، بأن يطلب مجلس الأمن إجراء تقييم مستقل لإدارة الحكومة لمخزوناتهما من الأسلحة.

47 - وتتضمن المادتان 8 و 9 من بروتوكول نيروبي أحكاماً بشأن التخلص من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المملوكة للدولة والتخلص من الأسلحة الصغيرة المصادرة أو غير المرخصة. وبينما لم يجر أي تقييم لتحديد عدد الأسلحة التي أصبحت من الفائض أو الزائد عن الحاجة أو المتقادم، أو لتحديد مواقعها، فقد مُنحت آلة لتدمير الأسلحة (كسارية أسلحة) بناء على توصية من المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة وشملت رسمياً إلى سلطات جنوب السودان في 28 شباط/فبراير 2022⁽⁴⁴⁾.

التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية (هـ): تنفيذ خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، مع التركيز على تدريب قوات الدفاع والأمن وتوعيتها ومحاسبتها والإشراف عليها.

48 - في خضم استمرار مستويات العنف الجنسي التي ترتكبها أطراف النزاع⁽⁴⁵⁾، أُحرز تقدم طفيف في تنفيذ خطة العمل المشتركة⁽⁴⁶⁾. ولا تزال هناك تحديات كبيرة، بما في ذلك التحديات التي تحول دون توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة.

(43) Small Arms Survey, *National Small Arms Assessment in South Sudan* (revised February 2017), available at https://www.ss.undp.org/content/south_sudan/en/home/library/democratic_governance/national-small-arms-assessment-in-south-sudan.html

(44) أمانة المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، رسالة بالبريد الإلكتروني موجهة إلى فريق التقييم، 6 نيسان/أبريل 2022.

(45) انظر S/2022/272، الفقرة 50؛ و S/2022/156، الفقرة 73؛ و S/2021/1015، الفقرة 76.

(46) توطد خطة العمل المشتركة وتعزز الالتزامات التي تم التعهد بها في خطتي عمل أصدرتهما قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - الجناح المعارض في آذار/مارس وحزيران/يونيه 2019، على التوالي. وقد ذكر رئيس مجلس الدفاع المشترك والرئيسان المشاركان، في معرض تقديم الخطة، إن "الجيش لا يتسامح مطلقاً مع العنف الجنسي المتصل بالنزاع... وكل من ارتكبوا العنف الجنسي أو أمرؤا به أو تغاضوا عنه سيحاسبون كيفما كانت رتبهم". وقد ورد في القسم 1 من الخطة، أن "العنف الجنسي كان سمة سائدة في سياق النزاع في جنوب السودان منذ بداية الأزمة في كانون الأول/ديسمبر 2013". والخطة المشكلة من ست ركائز تهدف إلى "توفير التوجيه للأفراد العسكريين بشأن منع العنف الجنسي والتصدي له لمدة ثلاث سنوات (تشرين الأول/أكتوبر 2020 - أيلول/سبتمبر 2023)، وصولاً في نهاية المطاف إلى [ضمان] ألا يكون لأي فرد من أفراد الجيش الوطني يد في العنف الجنسي المتصل بالنزاع سواء بارتكابه أو الأمر به أو التغاضي عنه" (انظر: <https://stoprapenow.org/wp-content/uploads/2021/06/UNMISS-Joint-Action-Plan-of-the-Armed-Forces-2021-2023-Annex-1-and-2.pdf>).

49 - وقد أُعلن عن خطة العمل المشتركة رسمياً في حزيران/يونيه 2021، بعد أن وقع عليها مجلس الدفاع المشترك في كانون الثاني/يناير 2021. والخطة التي تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير 2021 إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، تتألف من ست ركائز رئيسية، هي: (1) تعميم مراعاة اعتبارات العنف الجنسي في الترتيبات الأمنية بموجب الاتفاق المنشط؛ (2) الاتصال الخارجي والتوعية؛ (3) التدريب وإنكاء الوعي والتوعية؛ (4) المساواة والرقابة؛ (5) حماية الضحايا والشهود والجهات الفاعلة القضائية؛ (6) الرصد والتقييم والإبلاغ. وأُعلن رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 عن إنشاء لجنة مشتركة معنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع (تعرف باسم لجنة التنفيذ المشتركة)، تضم 11 من كبار المسؤولين في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وهي مكلفة من قبل مجلس الدفاع المشترك بالإشراف على تنفيذ خطة العمل وبتولي المسؤولية عن إنتاج التقارير المرحلية.

50 - ففي مجال التدريب وإنكاء الوعي والتوعية (الركيزة 3)، يتعين على القادة العسكريين والقضاة العسكريين والمؤسسات التعليمية العسكرية، مثل الكليات والأكاديميات، أن يحرصوا على تدريب أفراد القوات، بما في ذلك تدريب الإناث منهم، على منع العنف الجنسي والتصدي له بطريقة إلزامية ودورية ومنهجية. وسيقوم الجيش الوطني أيضاً، في إطار هذه الركيزة، بإعداد وحدات تدريبية شاملة لكي تُستخدم في التدريبات الميدانية وفي مؤسسات التدريب العسكري، وسيوقع كل واحد من القادة على تعهد باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقوانين الوطنية من حيث صلتها بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وسيحرص كل واحد من القادة على توقيع العناصر التابعة له على تعهدات مماثلة⁽⁴⁷⁾. وفي هذا الصدد، تنظر لجنة التنفيذ المشتركة في إعداد مذكرة مفاهيمية لبرنامج لتدريب المدربين باعتبار ذلك نقطة عمل في الانتظار. وأعلنت وزيرة الدفاع وقدماء المحاربين في تشرين الأول/أكتوبر 2020 عن دليل تدريبي للمدربين عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع⁽⁴⁸⁾، تم إعداده بدعم تقني من مكتب كبير مستشاري شؤون حماية المرأة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويمكن اتخاذ ذلك الدليل أساساً لإعداد وحدات التدريب.

51 - ومن جهود الوقاية المتوخاة في الركيزة 3 أيضاً قيام كبار المسؤولين في القوات المسلحة الوطنية بإعداد وبث رسائل سمعية وبصرية وترجمة خطة العمل المشتركة وطباعتها ونشرها لضمان توعية جميع الأفراد العسكريين بالتزاماتهم⁽⁴⁹⁾. ففي 16 آذار/مارس 2021، تحدث الرئيس المشارك للجنة التنفيذ المشتركة (من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان) على راديو مريا عن أهمية منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والقضاء عليه في جنوب السودان⁽⁵⁰⁾. والعمل جارٍ لتهيئة الفرص لكي تجتمع اللجنة مع المنتدى المشترك للتشاور بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وهو محفل لمنظمات المجتمع المدني العاملة في المجال. وفي سياق اليوم العالمي للمرأة، في 8 آذار/مارس 2022، كتب رئيس اللجنة والرئيس المشارك رسالة إلى مجلس الدفاع المشترك يطلبون فيها أن

(47) خطة العمل المشتركة، الصفحة 13.

(48) صمم الدليل التدريبي أول الأمر لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في إطار خطة العمل الخاصة بها وسيستخدم لتدريب المدربين.

(49) خطة العمل المشتركة، الصفحة 14.

(50) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، "بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تنظم حوارات إذاعية احتفالاً باليوم الدولي للمرأة"، 16 آذار/مارس 2021.

تُقرأ رسالة تتعلق بعدم التسامح مطلقاً مع العنف الجنسي المتصل بالنزاع في جميع احتفالات تخرج القوات الموحدة اللازمة. بيد أن اللجنة أبلغت البعثة، فيما يتعلق بإمكانية مشاركة اللجنة في حفلات التخرج، أنها تواجه مصاعب تتعلق بالموارد البشرية والمالية من شأنها أن تحول دون حضور ممثلين للجنة في احتفالات التخرج المذكورة.

52 - وأحرز بعض التقدم في ركيزة المساءلة والرقابة (الركيزة 4)، التي يُراد منها تعزيز الأطر المؤسسية الداخلية المتصلة بالمساءلة. فقد نظرت جميع المحاكم التي تتلقى دعماً مباشراً من البعثة في ما مجموعه 31 قضية من قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع أو العنف الجنسي والجنساني، وصدرت أحكام بالإدانة في 28 من تلك القضايا. ونظرت المحاكم المتنقلة التي ييسرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 18 قضية أخرى (قدمت لها البعثة الدعم التقني) صدرت فيها 16 إدانة⁽⁵¹⁾. وأفادت البعثة أنها قدمت الدعم للمحاكم العسكرية العامة في بانتيو وبور وجوبا ومريدي وملكال والرنك ووو. وعلاوة على ذلك، أدانت محكمة عسكرية عامة في ياي، وهي ليست من المحاكم التي تتلقى الدعم من البعثة، عدة أشخاص بتهمة الاغتصاب.

53 - وفي إطار الركيزة 4 من خطة العمل المشتركة، لا تقتصر المساءلة عن العنف الجنسي على العدالة الرسمية، بل تشمل تقديم تعويضات فردية أو جماعية للضحايا، من قبيل إعادة التأهيل (كأن تقدم لهم خدمات الصحة العقلية والبدنية الكافية وفي الوقت المناسب)، كما ينبغي للأفراد العسكريين أن يقوموا بتسيير حصول الضحايا والشهود على الخدمات في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتهم⁽⁵²⁾. وقد أفادت البعثة أنه على الرغم من أن المحاكم العسكرية العامة في ياي قضت بتعويضات لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، لم يتم تقديم تلك التعويضات. وأصدرت المحاكم المتنقلة في بعض الأحيان أحكاماً بالتعويض أو نظقت بأحكام بالسجن في حق مرتكبي جرائم العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ففي نيسان/أبريل 2019، على سبيل المثال، أُدين متهم ينتمي إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في بانتيو بجريمة الاغتصاب، وحُكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات وبدفع بقرتين اثنتين على سبيل التعويض لعائلة الضحية.

54 - وتتاول الركيزة 4 (المساءلة والرقابة) من خطة العمل المشتركة أيضاً الأطر المؤسسية ذات الصلة بتجنيد الأفراد العسكريين، وذلك من أوجه منها النص على تدابير للتشجيع على تجنيد النساء والاحتفاظ بهن باعتبار ذلك أمراً حاسماً للمساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع⁽⁵³⁾. وتتص الخطة على أن التخطيط لجميع العمليات العسكرية والتفاعلات بين القطاعين المدني والعسكري يجب أن يأخذ في الاعتبار منع العنف الجنسي⁽⁵⁴⁾. وفي هذا الصدد، يقدم كل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لمشروع في إطار صندوق بناء السلام يهدف إلى تحويل قطاع الأمن في جنوب السودان إلى قطاع يراعي الاعتبارات الجنسانية ويحمي

(51) احترمت جميع حقوق المحاكمة العادلة، وقامت البعثة برصد الإجراءات المتعلقة بالقضايا التي نظرت فيها المحاكم المتنقلة. وتراوحت الأحكام بين السجن لمدة شهر واحد (الاعتداء) و 12 سنة (الاعتصاب)، وهي أحكام تقع ضمن ما يسمح به القانون الوطني. بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، رسائل بالبريد الإلكتروني موجهة إلى فريق التقييم، 5 و 13 نيسان/أبريل 2022.

(52) خطة العمل المشتركة، الصفحة 16.

(53) خطة العمل المشتركة، الصفحة 14.

(54) المرجع نفسه، الصفحة 15.

ويعزز حقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء البلد. ويتوخى المشروع تنفيذ مبادرة لتحديد معالم الوضع الجنساني في مؤسسات القطاع الأمني. وستوفر المبادرة معلومات عن أعداد النساء في قطاع الأمن ورتبتهن، وهو أمر ضروري للقيام بأعمال الدعوة في المستقبل بهدف الرفع من مشاركة المرأة في مؤسسات القطاع الأمني. وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان شريك استراتيجي في هذا المشروع.

55 - وعلى الرغم من التطورات المبينة أعلاه، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فإنه لم يُحرز تقدم يذكر بشأن الركائز الأخرى من خطة العمل المشتركة. ومع أن لجنة التنفيذ المشتركة خرجت إلى الوجود في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، فإن الحكومة لم تتح التمويل اللازم لاجتماعات اللجنة، حيث كانت البعثة هي من قدم لها الدعم. وقد عقد حتى الآن ما مجموعه 10 اجتماعات ركزت أساساً على الأنشطة التنظيمية. وتعترم اللجنة إعداد تقرير مرحلي موحد يُوجه إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وقد جُهِّز عدد محدود من نسخ الخطة باللغة العربية بمساعدة من البعثة، وسيتمين على اللجنة أن تضع وتنفذ استراتيجية لتوزيع تلك النسخ. وتتص الخطة أيضاً على أن يعين الجيش جهات تنسيق في الوحدات المعنية (على مستوى المقر) والشعب والأولية والكلبات للعمل مع لجنة التنفيذ المشتركة في تنفيذ الخطة. وقد طلبت البعثة إلى اللجنة أن تقدم قائمة مستكملة لجهات التنسيق⁽⁵⁵⁾.

رابعاً - خلاصة

56 - لقد أحرزت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة تقدماً، وإن كان محدوداً، في تنفيذ النقاط المرجعية الخمس المحددة في القرار 2577 (2021)، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وشركاء إقليميين ودوليين آخرين. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود، وأنا أشجع سلطات جنوب السودان على أن تظل ملتزمة بتنفيذ النقاط المرجعية الخمس، ولا سيما من خلال تخصيص موارد في الميزانية، بالتنسيق مع الجهات المانحة.

57 - ولا يزال الاتفاق المنشط خريطة الطريق الوحيدة القابلة للتطبيق من أجل توطيد السلام في جنوب السودان. ورغم القلق الذي يساورني من تراكم حالات التأخير، فأنا ما زلت متفائلاً بشأن ما يمكن إنجازه متى عملت الأطراف يداً في يد للمضي قدماً، على غرار ما يتجلى في الاتفاق المبرم في 3 نيسان/أبريل 2022 بشأن توحيد الهيكل القيادي للقوات المسلحة. فتلك خطوة حاسمة نحو تخريج القوات الموحدة اللازمة وإعادة نشرها، والأهم من ذلك، نحو التنفيذ الشامل للترتيبات الأمنية الانتقالية والفصل الثاني من الاتفاق المنشط. وأنا أحث الأطراف على التقيد بالجدول الزمنية المحددة المنصوص عليها في الاتفاق.

58 - وعلاوة على ذلك، أدعو الأطراف إلى إظهار التزامهما المستمر بالاتفاق المنشط والعمل بسرعة من أجل تنفيذه تنفيذاً كاملاً. وسيظل الدعم المستمر من الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلاً عن الدعم المقدم من المجتمع الدولي، أمراً حاسماً لبلوغ تلك الغاية. وفي هذا الصدد، أدعو أيضاً الجهات المانحة الدولية أن تظل ملتزمة بالتزاماً تاماً في هذا المنعطف الحرج الذي يمر منه جنوب السودان.

(55) المرجع نفسه، الصفحة 18.